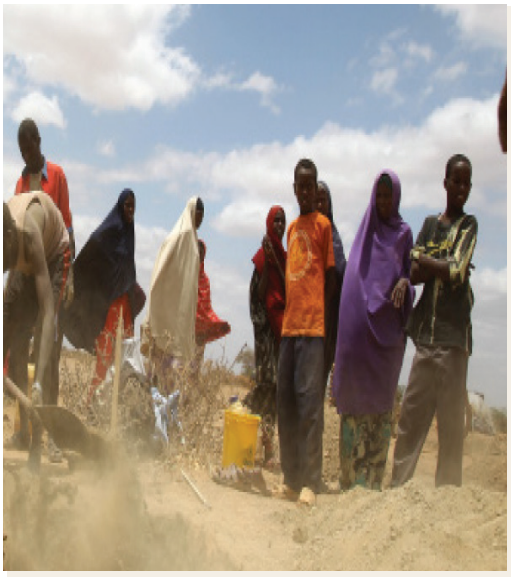
Security Policy Papers
أوراق السياسات الأمنية
https://spp.nauss.edu.sa/index.php/spp
ورقة تحليل سياسات أمنية

IOM UN MIGRATION
المركز العربي للتعاون الفني في إدارة الهجرة والحدود
The Arab Centre for Technical Cooperation on Migration and Border Management (ACTC-MBM)

تعزيز حوكمة الهجرة في سياق تغير المناخ والتنقل البشري في الوطن العربي

Strengthening Migration Governance in the Context of Climate Change and Human Mobility in the Arab World



المخرجات الرئيسة

- تغيُّر المناخ عامل مضاعِف للنزوح: يتشابك تغير المناخ مع النزاعات والفقر وتدهور البيئة مُسرِّعًا من وتيرة الهجرة في المنطقة، وقد سجَّل عام 2024 هجرة أكثر من 17 مليون شخص بسبب النزاعات و1.3 مليون بدوافع مناخية، في حين تتمركز غالبية هذه الحركات في مسارات داخلية مدفوعة بالتصحر وشُح المياه وتراجع الإنتاجيَّة الزراعيَّة.
- فجوات هيكلية في الحماية القانونية وإدارة الحدود: يظلُّ الإطار القانوني الدولي الراهن قاصرًا عن استيعاب ظاهرة النزوح المناخي؛ إذ لا يعترف بالنازحين المناخيين بوصفهم فئةً قانونيةً مستقلةً ذات حماية مكفولة، وفي ظلِّ هذا الوضع الدولي، تجد الدول العربية نفسها أمام منظومة حماية دولية لم تواكب بعد المستجِدات التي فرضها تصاعد ظاهرة التغير المناخي.
- التدخل الاستباقي ضرورة لا خيار: تُشير التوقعات إلى وصول عدد المهاجرين إلى 19.3 مليون مهاجر مناخي داخلي في شمال إفريقيا بحلول 2050 في ظلِّ غياب تدخلات عاجلة، والهجرة التي تدار بكفاءة قادرة على التحوُّل من عامل تهديد أمني إلى أداة تكيف استباقي، شريطة بناء إستراتيجيات حوكمة متكاملة تربط خطط التكيف المناخي بأطر أمن الحدود والسياسات التنموية.

المستخلص

يُعيد تغيُّر المناخ تشكيل ديناميكيات الهجرة بسرعة متصاعدة في منطقة الوطن العربي؛ إذ يعمل مضاعفًا للتهديد، يُفاقم نقاط الضعف القائمة كالنزاعات والفقر، وتدهور البيئة؛ حيث

Abstract

Climate change is rapidly reshaping migration dynamics across the Arab world, acting as a threat multiplier that exacerbates existing vulnerabilities such as conflict, poverty, and environmental degradation. In 2024 alone, more than 17 million

1658-8886© 2026. SPP. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial License
CrossMark

إنه في عام 2024 وحده، نزح أكثر من 17 مليون شخص بسبب النزاعات، إلى جانب 1.3 مليون آخرين نزحوا من جراء الكوارث المرتبطة بالمناخ، وتُشير التوقعات إلى أن شمال إفريقيا قد يشهد ما يصل إلى 19.3 مليون مهاجر مناخي داخلي بحلول عام 2050 في ظلِّ غياب أي تدخل.

ومع تنامي نطاق التنقل الناجم عن تغير المناخ، تظلُّ الأطر القانونية والتنفيذية الناظمة لحركة النزوح المناخي في طور التطوير والنضج، وقد خطت المنظومة الدولية خطوةً مهمةً في هذا الاتجاه باعتراف الاتفاقية العالمية للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية رسميًّا بالصلة بين الكوارث والتغير المناخي والتنقل البشري. وتدعو الاتفاقية الدول إلى تعزيز تدابير الحماية، وتوسيع مسارات التنقل المنظم المرتبط بالمناخ، من خلال تطوير التشريعات الوطنية، وتفعيل آليات التعاون الإقليمي والدولي، بما يُرسي قاعدة أكثر استقرارًا للتعامل مع هذه الظاهرة المتنامية.

كما يواجه النازحون بسبب تغير المناخ في الوطن العربي تحديات كبيرة، في مقدمتها غياب أحكام صريحة تُعالج النزوح المناخي في الأطر الدولية كاتفاقية اللاجئين لعام 1951، فضلًا عن عدم انضمام معظم الدول العربية إلى هذه الاتفاقيات؛ وقد يُفضي ذلك إلى ثغرات واسعة في الضمانات القانونية للأفراد المتضررين، تحدُّ من سبل الاعتراف الرسمي بهم وتوفير الحماية اللازمة لهم. يُضاف إلى ذلك اقتصار آليات التعاون الإقليمي على مراحلها الأولى، غير أنه

people were displaced due to conflicts, in addition to 1.3 million others displaced by climate-related disasters. Projections indicate that North Africa could witness up to 19.3 million internal climate migrants by 2050 in the absence of any intervention.

As climate-induced mobility continues to expand, the legal and implementation frameworks governing climate displacement remain under development and maturation. The international system has taken an important step in this direction through the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration, which formally recognizes the link between disasters, climate change, and human mobility. The Compact calls on states to strengthen protection measures and expand regular climate-related mobility pathways through the development of national legislation and the activation of regional and international cooperation mechanisms, thereby establishing a more stable foundation for addressing this growing phenomenon.

Climate-displaced persons in the Arab world also face significant challenges, foremost among them the absence of explicit provisions addressing climate displacement within international frameworks such as the 1951 Refugee Convention, in addition to the fact that most Arab states are not parties to these agreements. This may result in substantial gaps in legal safeguards for affected individuals, limiting avenues for their formal recognition and the provision of necessary protection. Furthermore, regional cooperation mechanisms remain in their early stages. Nevertheless,

مع الحوكمة الاستباقيَّة، يمكن أن تُصبح الهجرة أداةً للتكيف مع تغير المناخ، وتعزيز القدرة على الصمود، بدلًا من أن تكون مصدرًا لعدم الاستقرار. وتُشير المستجِدات القانونية الأخيرة، ومنها رأي استشاري صادر عن محكمة العدل الدولية عام 2025، إلى تطور في التوقعات المتعلقة بمسؤوليات الدول لتجنب إعادة الأفراد إلى ظروف تنطوي على مخاطر جسيمة ذات صلة بالمناخ. وعليه، تُقرُّ أطر الهجرة الدولية تدريجيًّا بالحاجة إلى الحماية المؤقتة والتأشيرات الإنسانية وترتيبات الدخول المرنة، بما يُحسّن الاستجابة للنزوح العابر للحدود الناجم عن آثار المناخ والكوارث.

with proactive governance, migration can become a tool for climate change adaptation and resilience-building rather than a source of instability. Recent legal developments, including an advisory opinion issued by the International Court of Justice in 2025, indicate an evolving understanding of states' responsibilities to avoid returning individuals to conditions involving serious climate-related risks. Accordingly, international migration frameworks are gradually recognizing the need for temporary protection, humanitarian visas, and flexible entry arrangements, thereby improving responses to cross-border displacement caused by climate impacts and disasters.

المقدمة

باتت المنطقة العربيَّة تواجه العديد من التحولات في ديناميكيات الهجرة والنزوح؛ حيث يقف تغير المناخ في قلبها عاملًا مضاعفًا للتهديد، يُفاقم نقاط الضعف البنيوية القائمة من نزاعات وفقر وتدهور بيئي. وتزداد المنطقة حرارةً بوتيرة تقارب ضعف المتوسط العالمي، وقد كان عام 2024 الأشد حرارةً في تاريخها المُسجَّل، مصحوبًا بموجات حر شديدة وجفاف وفيضانات أثَّرت بعمق على الموارد المائية والزراعة والصحة العامة. وحين تتضافر هذه الضغوط المناخية مع استمرار النزاعات والصعوبات الاقتصادية، تتصاعد وتيرة النزوح وتتشابك أسبابه؛ مما يجعل الهجرة المناخية قضية أمنية تحتاج إلى الاستعداد والمواجهة السريعة.

وتكشف الأرقام عن حجم الأزمة؛ إذ نزح أكثر من 17 مليون شخص في الوطن العربي بسبب النزاعات خلال عام 2024 وحده، إلى جانب 1.3 مليون آخرين نزحوا من جراء الكوارث المرتبطة بالمناخ، في حين تُشير التوقعات إلى أن شمال إفريقيا قد تشهد ما يصل إلى 19.3 مليون مهاجر مناخي داخلي بحلول عام 2050 في ظل غياب أي تدخل فعَّال. وفي مواجهة هذا الواقع المتصاعد، تظلُّ الأطر القانونية الدولية والإقليمية تحتاج إلى المزيد من التطوير؛ حيث إنها قاصرة عن استيعاب ظاهرة النزوح المناخي، فلا تعترف بالنازحين المناخيين بوصفهم فئةً قانونية مستقلة ذات حماية مكفولة، وفي ظلِّ هذا الفراغ التشريعي الدولي، تجد الدول العربية نفسها أمام منظومة حماية دولية لم تواكب بعد المستجِدات التي فرضها تصاعد ظاهرة

التغير المناخي؛ مما يُفضي إلى ثغرات واسعة في الحماية، وعلى صعيد آليات التمويل الدولي، دخل صندوق الخسائر والأضرار العالمي مراحل تشغيلية مبكرة في اجتماعَي مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين والثلاثين، شملت إرساء ترتيبات الحوكمة وإطلاق الدعوات الأولى لتمويل المشاريع. غير أن الالتزامات المالية الراهنة لا تزال دون الاحتياجات المقدرة بفارق كبير، وإستراتيجيات توسيع الموارد قيد التطوير. وبما أن منطقة الوطن العربي من أسرع المناطق تأثرًا بتغير المناخ، فإن هذا المستوى من التمويل يُبرز الحاجة إلى مراعاة تكاليف النزوح والتنقل المناخي بصورة أفضل ضمن آليات التمويل.

بناءً على ذلك، تهدف هذه الورقة إلى تحليل هذه التحديات المتشابكة، واستعراض مسار التطور التشريعي والتنفيذي في إدارة الهجرة المناخية، مع تسليط الضوء على إمكانية تحويل الهجرة، بالحوكمة الاستباقية المناسبة، من مصدر للتهديد الأمني إلى أداة فاعلة للتكيف وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تحديات التغير المناخي.

تغير المناخ واتجاهات الهجرة في الوطن العربي

تُعدُّ الأحداث الجوية القاسية دافعًا متزايدًا للنزوح في الوطن العربي؛ حيث أجبرت الكوارث الأخيرة؛ مثل: فيضانات ليبيا عام 2023 والعواصف الموسمية في اليمن آلاف الأشخاص على مغادرة منازلهم. كما وصل النزوح الداخلي بسبب الكوارث الطبيعية إلى نحو 1.3 مليون في عام 2023؛ مما زاد من الأزمات القائمة؛ مثل: المجاعة الناجمة عن الجفاف في الصومال. وغالبًا لا تستطيع إدارة الكوارث الوطنية مواكبة هذه التطورات؛ ما يؤدي إلى دعوات متكررة لطلب مساعدات دولية.

وتعيد التحولات المناخية البطيئة - مثل: التصحر وندرة المياه- تشكيل الهجرة تدريجيًّا، خاصةً في المناطق الريفية التي تعتمد على الزراعة والرعي. وتواجه دول مثل: العراق والمغرب وتونس جفافًا مستمرًا؛ مما يؤدي إلى تراجع السكان في المناطق الريفية والهجرة الحضرية. كما أن ارتفاع مستويات البحر يهدد السكان الساحليين، خاصةً في دلتا النيل المصرية. ويقدر البنك الدولي أن شمال إفريقيا قد تشهد ما يصل إلى 19 مليون مهاجر داخلي بسبب تغير المناخ بحلول عام 2050؛ مما يسهم في التحضر السريع والضغط على موارد المدن.

ويمكن رصد مراقبة تدفقات الهجرة المرتبطة بالمناخ وتعزيز الإنذار المبكر من خلال أساليب تحليلية جديدة، تتعامل مع بيانات الهجرة التقليدية من خلال تطوير مؤشرات فورية وقدرات تخطيط السياسات في جميع أنحاء المنطقة.

ونادرًا ما يؤثر تغير المناخ بمفرده، لكنه يزيد من عوامل الهجرة الأخرى؛ مثل: الصراع والفقر. على سبيل المثال، أسهمت موجات الجفاف في التنقل من الريف إلى الحضر في سوريا قبل الحرب الأهلية، وانتقل الشباب من النيجر ومالي شمالًا مع انهيار سبل عيشهم الزراعية. ويعدُّ الضغط المناخي عاملًا مضاعفًا للتهديدات؛ حيث يزيد من حركة الإنسان عند دمجها مع عدم الاستقرار أو الصعوبات الاقتصادية. ومن ثمَّ يجب أن تتناول السياسات الفعَّالة المساعدات الإنسانية، والتنمية، وبناء السلام، والتكيف مع تغير المناخ بشكل متكامل.

وتبقى الهجرة المناخية في الغالب محلية؛ إذ تتركز معظم التحركات داخل البلاد، أو باتجاه الدول المجاورة؛ حيث يسعى النازحون عادةً إلى مناطق تربطهم بها روابط ثقافية أو عائلية. علاوة على ذلك، لا يُعترف قانونيًّا بمفهوم "لاجئي المناخ"، كما أن سياسات الحدود التقييدية، كتلك المطبقة في أوروبا، تحدُّ من فرص الهجرة عبر الحدود. وينتج عن ذلك غالبًا بقاء المهاجرين في دول شمال إفريقيا أو انتقالهم إليها، وهي دول تعاني بدورها آثار تغير المناخ.

كما أدَّى النمو الحضري السريع -الذي تفاقم بسبب الهجرة المدفوعة بتغير المناخ من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية- إلى توسع الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية حول المدن الكبرى. وغالبًا ما تكون هذه المناطق عرضة للمخاطر البيئية، وتفتقر إلى الخدمات الأساسية؛ مما يزيد من المخاطر على الوافدين الجدد. ويعدُّ التخطيط الحضري والاستثمار في البنية التحتية ضروريين لبناء الصمود وتجنب التوترات الاجتماعية المرتبطة بالاكتظاظ؛ كما أن معالجة أسباب وعواقب الهجرة المدفوعة بالمناخ ستساعد في إيجاد فرص مستدامة للمهاجرين والمجتمعات المضيفة على حد سواء.

وعامةً يؤثر تغير المناخ على اتجاهات الهجرة في الوطن العربي، وعلى صناع السياسات التكيف مع هذه الحقائق المتغيرة.

التداعيات على إدارة الحدود

لا يتمتع النازحون بسبب تغير المناخ بوضع قانوني واضح بموجب القانون الدولي؛ حيث لا تعترف الاتفاقيات الحاليَّة بالعوامل البيئية. في المنطقة العربية، كما يُنظر إلى المهاجرين المناخيين عادةً على أنهم غير نظاميين؛ مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى حماية محدودة وحقوق مقيدة للمتضررين. وغالبًا ما تواجه السياسات الإقليمية تحديات موضوعية في التعامل مع ظاهرة النزوح المناخي، في ظل حداثة هذه الظاهرة وتسارع وتيرتها. وتحتاج إجراءات إدارة الحدود إلى تطوير معايير ملائمة للتعامل مع حالات التنقل الناجمة عن الأحداث البيئية والكوارث الطبيعية. ويُسهم غياب هذه المعايير في دفع بعض النازحين نحو مسارات غير منظمة تزيد من درجة هشاشتهم وتعقّد أوضاعهم الإنسانية.

كما تواجه المناطق الحدودية والمجتمعات المضيفة ضغوطًا إضافية؛ نتيجة تدفقات النازحين بسبب تغير المناخ، خاصةً المناطق التي تعاني ندرة الموارد. ويمكن أن تؤثر هذه الهجرة على البنية التحتية المحلية والتماسك الاجتماعي؛ مما يبرز الحاجة إلى تدابير دعم في المناطق المتضررة. وعلى عكس اتفاقية كمبالا الإفريقية، لا توجد اتفاقيات إقليمية ملزمة لإدارة التنقل المرتبط بتغير المناخ في منطقة الدول العربية، وتعتمد بدلًا من ذلك على ترتيبات غير رسمية مؤقتة قد تؤدي إلى استجابات غير متسقة.

وتواجه الفئات الضعيفة كالنساء والأطفال والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة مخاطر متزايدة أثناء النزوح المناخي، لكن سياسات الحدود غالبًا ما تعجز عن حمايتهم بشكل كافٍ. وقد بدأت بعض الدول في تنفيذ تدابير مستهدفة، ومع ذلك لا تزال الجهود العامة محدودةً. ولا يزال النظر إلى الهجرة كأداة للتكيف مع المناخ نادرًا في السياسات، مع أن

تسهيل الهجرة المنتظمة قد يساعد في تخفيف الضغوط الاقتصادية ودعم الصمود في المجتمعات المتضررة. ويشجع الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية مثل هذه الأساليب، إلا أنَّ البرامج المتوافرة في الوطن العربي محدودة.

باختصار، يجب أن تتطور سياسات إدارة الحدود والهجرة في الوطن العربي لتتجاوز الأطر التقليدية لمعالجة واقع الهجرة الناتجة عن تغير المناخ، مع الموازنة بين المخاوف الأمنية والاحتياجات الإنسانية وتعزيز التعاون الإقليمي.

آليات التعاون الإقليمية

لا يوجد لدى الوطن العربي معاهدة إقليمية ملزمة بشأن النزوح الداخلي أو الهجرة المناخية، على عكس اتفاقية كمبالا في إفريقيا وتوسيع إعلان قرطاجنة في أمريكا اللاتينية.

لم تتبنَّ جامعة الدول العربية بَعدُ إطارًا إقليميًّا ملزمًا لمعالجة النزوح المرتبط بتغير المناخ؛ إذ لا تزال المناقشات جارية وتتأثر بتعدد الأولويات الوطنية وتعقيد الاعتبارات الإقليمية. وتشمل هذه الاعتبارات قضايا السيادة ووجود تجمعات لاجئين قائمة منذ فترة طويلة؛ مما يجعل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الالتزامات الرسمية أكثر دقةً وتعقيدًا. ومع ذلك، فإن الإلحاح بشأن تغير المناخ يدفع إلى حوارات جديدة؛ مثل: البيان المشترك لجامعة الدول العربية مع وكالات الأمم المتحدة في عام 2022، ومشاركة بعض الدول في الوطن العربي في المبادرات الإفريقية كإعلان كمبالا بشأن الهجرة والبيئة وتغير المناخ.

ويمكن أن تضع الإرشادات غير الملزمة داخل جامعة الدول العربية توقعات مشتركة بشأن المساعدة في حالات الكوارث وأفضل الممارسات؛ مما قد يؤدي إلى البروتوكولات المستقبلية.

وقد شارك ممثلون عن الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني في اللجنة الإقليمية للتنسيق بشأن الهجرة لمعالجة قضايا الهجرة، وتبادل أفضل الممارسات، وتعزيز التفاهم. وقد أصبح تغير المناخ وتأثيره على الهجرة من الموضوعات المحورية؛ مما أدَّى إلى عقد اجتماعات دورية وورش عمل فنية، وتشكيل فرق عمل معنية بجمع البيانات وتنسيق السياسات، وبناء القدرات. ومع أن توصيات اللجنة غير ملزمة، فإنها غالبًا ما تؤثر في الإستراتيجيات الوطنية والإقليمية. وتوفر اللجنة مساحة مرنة للتعاون، مكملةً بذلك آليات عمل مثل: جامعة الدول العربية. ويتيح نهجها القائم على التوافق إحراز تقدم تدريجي في المجالات الحساسة. ويمكن أن يشمل تعزيز اللجنة إنشاء فريق عمل معني بالهجرة المناخية، وتعزيز التعاون بين الوزارات المعنية، فضلًا عن تشجيع الاتفاقيات الثنائية، كتلك المبرمة بين دول شمال إفريقيا أو دول الخليج. ويمكن تعزيز دور العملية من خلال إنشاء فريق عمل متخصص حول الهجرة المناخية وتيسير التعاون بين الوزارات في مختلف القطاعات. كما يعزز الاتفاقيات الثنائية على سبيل المثال، بين دول شمال إفريقيا بشأن الهجرة بسبب الجفاف، أو بين دول الخليج والقرن الإفريقي بشأن هجرة العمالة؛ مما يمنح الشرعية من خلال اعتماد جامعة الدول العربية.

وقد شهدت أوجه التعاون بين حكومات المنطقة العربية ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني توسعًا ملحوظًا في أعقاب الحوارات الأخيرة حول التكيف مع تغير المناخ والهجرة ومخاطر الكوارث. ومن الأمثلة البارزة على ذلك الحوار الإقليمي الذي عُقد في عمّان في ديسمبر/كانون الأول 2025، الذي جمع الأردن والعراق ولبنان ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني لدمج مخاطر المناخ وحركة السكان في إستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث والتكيف الصحي. وقد دعم برنامج الصندوق الاستئماني متعدد الشركاء للهجرة أطر حوكمة شاملة للمهاجرين وقائمة على تقييم المخاطر من خلال التنفيذ المشترك في الأردن والعراق ولبنان. بالإضافة إلى ذلك، عززت حوارات المنطقة العربية بشأن تغير المناخ والهجرة، بقيادة ESCWA والمنظمة الدولية للهجرة وشركاء الأمم المتحدة، دمج اعتبارات المناخ في سياسات الهجرة ومخاطر الكوارث، ولا سيما في الاستجابة للنزوح الناجم عن الفيضانات والجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر. علاوة على ذلك، يوثق تقرير التقييم الإقليمي الصادر عن مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بشأن الحد من مخاطر الكوارث في الوطن العربي (2024/2026) آليات حوكمة مُعززة وأطر سياسات مشتركة لدمج مخاطر المناخ. توضح هذه المبادرات مجتمعة التزامًا متزايدًا بدمج التكيف مع المناخ والهجرة في إدارة مخاطر الكوارث على المستويين الوطني والإقليمي.

ويُقدّم موقع ArabMET تنبؤات مناخية موسمية، ويمكن لدمج هذه التنبؤات مع مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة وبيانات وإحصاءات الهجرة الوطنية أن يُحسّن بشكل كبير من دقة التنبؤ بالنزوح. وتوجد مقترحات لإنشاء "أطلس مخاطر الكوارث والنزوح في المنطقة العربية" لتوجيه التخطيط الحكومي. ومن شأن أنظمة الإنذار المبكر أن تُنبه الدول المجاورة والمنظمات الإنسانية إلى حالات النزوح غير المعتادة، كما يُمكن لقائمة إقليمية للاستجابة للطوارئ أن تُحسّن إدارة الأزمات. ومع التحديات السياسية المستمرة، فإن التعاون الإنساني يُحقق في كثير من الأحيان نتائج إيجابية، ولا سيما في الاستجابة للكوارث. بإمكان الوطن العربي المشاركة في التعلم بين بلدان الجنوب، والتنسيق مع تحالفات الجنوب العالمي بشأن التنقل المناخي ودعم التوضيحات القانونية الدولية بشأن النزوح المناخي. كما يمكن أن تُسهم الشراكاتُ التقنية، والمشاركةُ في الاتفاقيات العالمية، والإفادةُ من الموارد المالية التي قد تقدّمها بعض الدول، في تمويل مشاريع التكيّف في جميع أنحاء المنطقة.

كما أن تقديم صوت موحد في المنتديات العالمية يعزز موقف الوطن العربي في التمويل والدعم السياسي. وينبغي أن يشمل صندوق الخسائر والأضرار الذي أُنشئ في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين تكاليف الهجرة، ويمكن للتنسيق الإقليمي أن يعظم الاستفادة من الأطر العالمية؛ مثل: الاتفاق العالمي للهجرة ومبادرة التنقل المناخي في إفريقيا.

هناك بعض التعاون الثنائي، مثل: الممرات الإنسانية بين قطر والسودان وجهود الحد من الغبار بين إيران والعراق. وقد يشمل توسيع هذه الجهود

إدارة الموارد عبر الحدود وتدابير الدخول المرنة خلال حالات الطوارئ المناخية. ويُعدُّ بناء الثقة الثنائية والقواعد المحددة سلفًا أمرًا بالغ الأهمية للاستعداد للأزمات والاستجابة الإقليمية الأكثر فاعليةً. كما يُعترف بشكل متزايد بأهمية العمل الجماعي بشأن الهجرة الناتجة عن تغير المناخ باعتباره أمرًا ضروريًّا لاستقرار المنطقة وقدرتها على الصمود.

التوصيات

إنشاء مركز إقليمي للتنقل المناخي

إنشاء «مرصد للتنقل المناخي» تحت رعاية جامعة الدول العربية أو ESCWA بالتعاون مع شركاء؛ مثل: المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يتمثل دوره في الآتي:

- جمع وتنسيق البيانات حول النزوح المرتبط بتغير بالمناخ.
- تطوير أنظمة إنذار مبكر تجمع بين تنبؤات المناخ واتجاهات الهجرة.
- نشر تقارير سنوية عن المناطق الساخنة والمخاطر.
- التعاون مع المؤسسات البحثية لإجراء دراسات معمَّقة.

دمج الهجرة المناخية في الخطط الوطنية

- إدراج التنقل البشري في إستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ وسياسات الهجرة.
- تحديث المساهمات المحددة وطنيًّا (NDCs) وخطط التكيف لمعالجة التنقل والقدرة على الصمود.
- إعداد خطط طوارئ للنزوح المفاجئ ومراجعة خطط التنمية الحضرية والريفية.
- تدريب الجهات الحكومية على إدراك الروابط بين التنقل المناخي وخطط الاستجابة.

تعزيز الحماية القانونية والمسارات

- إدخال تأشيرات حماية مؤقتة أو إنسانية للنازحين بسبب الكوارث.
- وضع مبادئ توجيهية لإعادة التوطين الداخلي المخطط له.
- اعتماد إعلان إقليمي بشأن المناخ والتنقل.
- الاستفادة من الأطر العالمية (الاتفاق العالمي بشأن المناخ، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين) وتحسين أنظمة اللجوء.

تطبيق آليات إدارة الحدود الإنسانية (HBM)

- وضع إجراءات تشغيل قياسية طارئة للتعامل مع تدفقات المهاجرين.
- تدريب ضباط الحدود على المبادئ الإنسانية والتوعية بمخاطر الاتجار بالأشخاص.
- تطوير مرافق الاستقبال والتنسيق مع الدول المجاورة.
- إعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفًا وتجنب احتجاز المهاجرين المتضررين من الكوارث.

تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية

- إنشاء صندوق إقليمي عربي للتنقل المناخي لدعم مشاريع تعزيز القدرة على الصمود.

- الدعوة إلى إدراج تمويل المناخ ضمن مشاريع التكيف المتعلقة بالتنقل.
- تعزيز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وشركاء التنمية.
- تعزيز تبادل المعرفة بين بلدان الجنوب ومشاركة القطاع الخاص.
- رصد التقدم المحرز من خلال المراجعات الإقليمية السنوية.

الخلاصة

يمكن إدارة الهجرة الناجمة عن تغير المناخ في الوطن العربي على أفضل وجه من خلال التخطيط المسبق والتعاون. وبدمج التنقل في خطط التكيف، وتعزيز الأطر القانونية، والاستثمار في التأهب، تستطيع المنطقة تحويل الأزمة الوشيكة إلى فرصة لتعزيز الصمود وتحقيق التقدم المشترك.

المراجع

AGU Newsroom. (2024, November 21). Staggering temperature rise predicted for the Middle East and North Africa. American Geophysical Union.

ARAB REGIONARAB REGION5. World Bank. (2021). Groundswell Part 2: Acting on internal climate migration (Middle East and North Africa regional focus). Washington, DC: World Bank.

International Organization for Migration (IOM). (2024). Migration and climate change in the Arab region (policy brief). IOM Regional Office for the Middle East and North Africa.

International Organization for Migration (IOM). (2025). Positioning the climate change-health-migration nexus in the Middle East and North Africa region: A framework for policy and action. Geneva: IOM.

International Organization for Migration (IOM). (2025). Region on the move: Regional mobility report for the Middle East and North Africa 2025. Cairo: IOM.

Janmyr, M. (2021). Non-signatory states and the international refugee regime. Forced Migration Review, (67).

Kim, K. (2025, January 31). De-securitizing climate migration in ARAB REGION. Cambridge Middle East and North Africa Forum (ARAB REGIONF).

League of Arab States (LAS), United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), International Organization for Migration (IOM), and United Nations Network on Migration.

context of climate change (policy brief). United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women.

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). (2024). Migration and climate change in the Arab region (E/ESCWA/CL2.GPID/2023/TP17). Beirut: United Nations.

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). (2024). Outcome document: Second regional review conference of the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration in the Arab region (Cairo, 3–4 July 2024). Beirut: United Nations.

(2021). The Arab regional GCM review report: Progress, priorities, challenges and future prospects. Arab regional review of the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration.

McFee, E. K. (n.d.). Climate change & border governance: The impact of climate change on migration and displacement and the role of border governance in the Arab region (draft report). International Organization for Migration.

UN News. (2025, December 4). Arab region pushed to limits by climate extremes as 2024 smashes heat records. United Nations.

UN Women. (2023). Ensuring safe and regular migration for women and girls in the

June 2026

Arab Center for Technical Cooperation in Migration and Border Management

Naif Arab University for Security Sciences

Riyadh, Saudi Arabia

Keywords: migration governance, migration, border security, climate change

يونيو 2026

المركز العربي للتعاون الفني في إدارة الهجرة والحدود

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

الرياض، المملكة العربية السعودية

الكلمات المفتاحية: حوكمة الهجرة، الهجرة، أمن الحدود، تغير المناخ

Production and hosting by NAUSS

Email: MBC@nauss.edu.sa

doi: 10.26735/HVLI2703